



الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية، من أجل الجميع.

النسخة الأصلية من القرار: بالإنكليزية

اليمن

قرار اعتمده اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين إبان دورتها السابعة والستين بعد المائة
(دورة افتراضية، 30 كانون الثاني/يناير إلى 11 شباط/فبراير 2022)



النواب اليمنيون يصوتون في صنعاء يوم 24 حزيران/يونيو 2000 للموافقة على اتفاقية ترسيم الحدود مع المملكة العربية السعودية المبرمة في 12 حزيران/يونيو. © AFP/Khaled Fazaa

- YEM-67 - محسن علي عمر باصره
YEM-68 - اسحاق القم
YEM-69 - علي حسن أحمد جيلان
YEM-70 - إبراهيم شعيب محمد الفاشق
YEM-71 - أمين علي محمد العكيمي
YEM-72 - حميد عبد الله صغير أحمد الجبرتي
YEM-73 - زكريا سعيد محمد الزكري
YEM-74 - شوقي عبد الرقيب شمسان القاضي
YEM-75 - صغير حمود عزيز السفيناني
YEM-76 - محمد ناجي عبد العزيز الشايف
YEM-77 - هاشم عبد الله حسين الأحمر
YEM-78 - حسين السوادي
YEM-79 - ياسر أحمد سالم العواضي
YEM-80 - يحيى علي الراعي
YEM-81 - صالح إسماعيل أبو عادل
YEM-82 - عبد العزيز الجنيد
YEM-83 - أمين أحمد مخاراش
YEM-84 - فيصل الشوافي
YEM-85 - محسن العنسي
YEM-86 - قاسم حسين الحظاء
YEM-87 - أحمد العقاري
YEM-88 - علي عبد الله أبو حليقة
YEM-89 - محمد يحيى الحاوري
YEM-90 - منصور علي واصل
YEM-91 - أحمد محمد الضبيبي
YEM-92 - عبده محمد بشر
YEM-93 - خالد موجود الصعدي
YEM-94 - خالد محمد قاسم العنسي
YEM-95 - صالح قائد الشرجي
YEM-96 - أحمد محسن النويرة
YEM09 - عبد الحميد سيف البتراء
YEM-10 - إنصاف علي محمد مايو
YEM-11 - جعبل محمد قائد سالم طعيمان
YEM-12 - عبد الرحمن إبراهيم عبده نشطان
YEM-13 - عبد الخالق عبد الحافظ بن شيهون
YEM-14 - عبد الخالق عبده أحمد البركاني
YEM-15 - محمد قاسم محمد النقيب
YEM-16 - محمد مقبل علي حسن الحميري
YEM-17 - مفضل إسماعيل الأبارة
YEM-18 - هزاع سعد مطهر يحيى المسوري
YEM-19 - أمين محمد الصلوي
YEM-20 - عبد الرحمن حسين علي العشيبي
YEM-21 - عبد العزيز أحمد علي محمد جباري
YEM-22 - عبد الوهاب محمود علي معوضه
YEM-23 - علي حسين ناصر أحمد العنسي
YEM-24 - علي محمد أحمد المعمرى
YEM-25 - علي مسعد اللهبي
YEM-26 - محمد رشاد محمد علي العليمي
YEM-27 - محمد سيف عبد اللطيف حسام الشميري
YEM-28 - محمد علي سالم الشاددي
YEM-29 - صخر أحمد عباس أحمد الوجيه
YEM-30 - محمد ناصر ملحي الحزمي الادريسي
YEM-31 - نجيب سعيد غانم صالح الدبعي
YEM-32 - إبراهيم أحمد المزم
YEM-33 - أحمد يحيى الحاج محمد علي
YEM-34 - بكيل ناجي عبد الله الصوفي
YEM-35 - ربيش علي وهبان إحسان العليبي
YEM-36 - زيد علي الشامى
YEM-37 - سلطان حزام العتواني
YEM-38 - سلطان سعيد عبد الله يحيى البركاني

- YEM-39 - سمير خيرى محمد علي رضا
YEM-40 - صادق قاسم محمد قائد اليعداني
YEM-41 - صالح عبد الله علي قاسم السنياني
YEM-42 - صالح علي فريد البرهمي
YEM-43 - صالح فريد محسن العولقي
YEM-44 - عارف أحمد الصبري
YEM-45 - عبد الله محسن أحمد عبد الله العجر
YEM-46 - عبد الكريم شرف محسن شيبان
YEM-47 - عبد الله علي الخلاقي
YEM-48 - عبد الله محمد صالح محمد المقطري
YEM-49 - عبد الملك عبد الله حسن القصوص
YEM-50 - عبده محمد حسين الحنيفي الجراذي
YEM-51 - علي أحمد محمد صالح العمراي
YEM-52 - علي قائد سلطان الوافي
YEM-53 - عوض محمد عبد الله العولقي
YEM-54 - فؤاد عبيد سعيد واكد
YEM-55 - محمد ثابت محمد علي العسلي
YEM-56 - محمد محمد أحمد منصور
YEM-57 - منصور علي يحيى مفلح الحنق
YEM-58 - نصر زيد محي الدين
YEM-59 - هبة الله علي صغير شريم
YEM-60 - عبد الله سعد شرف عباس النعماني
YEM-61 - عبد الرزاق مصلح الهجري
YEM-62 - عبد الكريم أحمد يحيى السنياني
YEM-63 - عبد الكريم محمد مشوف الاسلمي
YEM-64 - عبد المعز عبد الجبار غالب دبان
YEM-65 - عثمان حسين فايد مجلي
YEM-66 - فتحي توفيق عبد الرحيم مطهر
- YEM-97 - محمد علي سوار
YEM-98 - عبد الولي الجابري
YEM-99 - سعيد مبارك دومان
YEM-100 - علي حسين عشان
YEM-101 - غالب عبد الكافي القرشي
YEM-102 - عباس أحمد النهاري
YEM-103 - حميد عبد الله الأحمر
YEM-104 - عبد الرحمن صالح مصلح معزب
YEM-105 - محمد يحيى الشرفي
YEM-106 - محمد نجيب أحمد سيف
YEM-107 - محمد مهدي الكويتي
YEM-108 - أحمد هادي محمد الصريمي
YEM-109 - محمد الحاج الصالحي
YEM-110 - محمد أحمد ورق
YEM-111 - محسن علي البحر
YEM-112 - علي محمد غالب المخلافي
YEM-113 - علي محمد السار
YEM-114 - علي عبد ربه القاضي
YEM-115 - علي أحمد متنى الورافي
YEM-116 - عبد الوهاب محمد قائد العامر الأميري
YEM-117 - عبد الله حمود الكاتب
YEM-118 - عبد السلام أحمد الدهلي
YEM-119 - عبد الحميد محمد فرحان الشرابي
YEM-120 - صهيب حمود خالد الصوفي
YEM-121 - صادق علي الضباب
YEM-122 - حميد محمد علي شعيبين
YEM-123 - أحمد محمد يحيى قبيوع
YEM-124 - أحمد عباس أحمد البرطي

الانتهاكات المدعى بها في مجال حقوق الإنسان

- ✓ اختطاف
- ✓ تهديدات وأعمال ترهيب
- ✓ اعتقال واحتجاز على أساس تعسفي
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ إقالات من العقاب
- ✓ إلغاء للولاية البرلمانية أو تعليقها على أساس تعسفي

ألف - ملخص الحالة¹

تخص هذه الحالة 116 نائباً أنتخبوا لمدة ست سنوات خلال الانتخابات البرلمانية لعام 2003، ولا يزالوا نواباً وفقاً للدستور اليمني. ويُدعى أن حقوق الإنسان الخاصة بهم تعرضت منذ عام 2014 لانتهاكات متنوعة منها محاولات بالقتل، والاختطاف، والاحتجاز التعسفي، وتدمير الممتلكات.

ومنذ بداية الأزمة السياسية في عام 2011 واندلاع الحرب في اليمن في عام 2015، يدعى فصيلان مختلفان أنهما يمثلان البرلمان اليمني وهما فصيل قائم في صنعاء يخضع لسيطرة مليشيات الحوثيين، وفصيل قائم في سيئون يضم البرلمانيين الذين فروا من صنعاء، ويعمل مع حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي المعترف بها دولياً والتي يعترف بها الاتحاد البرلماني الدولي بوصفها السلطة البرلمانية المشروعة التي تمثل جميع البرلمانيين المنتخبين في عام 2003.

وتخص هذه الحالة 99 نائباً فروا من صنعاء والمحافظات المجاورة التي يُدعى أنها تحت سيطرة مليشيات الحوثيين، و19 نائباً ظلوا في صنعاء ويُدعى تعرضهم لهجمات نفذتها قوات التحالف التي تقودها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وتدعى الجهة المقدمّة للبلاغ في الحالة التي تخص 99 نائباً أن مليشيات الحوثيين هي التي ارتكبت الانتهاكات التي حدثت في محافظات مختلفة في اليمن، منها صنعاء وأجزاء أخرى من اليمن تخضع لسيطرة الحكومة المعترف بها دولياً. وذكرت الجهة المقدمّة للبلاغ أن غالبية النواب

¹ لأغراض هذا القرار، يُقصد بمصطلح "المعارضة" النواب المنتخبين إلى مجموعات أو أحزاب سياسية تكون سلطتها في عملية صنع القرار محدودة.

يعيشون حالياً في المنفى بسبب تلك الانتهاكات والأوضاع الأمنية. وتدعي الجهة المقّمة للبلاغ في الحالة التي تخص 19 نائباً ظلوا في صنعاء أن قوات التحالف هي التي ارتكبت الانتهاكات في إطار تأييدها لحكومة اليمن في استعادة السلطة في صنعاء والمناطق الشمالية من اليمن.

وفي عامي 2019 و2020، قدّم الفصيل البرلماني الخاضع لسيطرة الحوثيين في صنعاء معلومات مهمة عن الانتهاكات المدّعى بها التي ارتكبتها قوات التحالف في حق 19 نائباً يُدعى أنهم استمروا في ممارسة ولايتهم في صنعاء، ولكنه لم يقدّم معلومات عن حالة البرلمانيين الذين يؤيدون الحكومة المعترف بها دولياً والتي يُدعى فيها تعرض حقوق الإنسان الخاصة بهم للانتهاكات منذ عام 2014 ولا عن الخطوات المتخذة لتحديد الجناة ومساءلتهم.

ويُدعى أن مليشيات الحوثيين قد زادت من مضايقاتها للمشرعين اليمنيين الموالين للحكومة بعد مشاركتهم في اجتماع برلماني عُقد في سينون في نيسان/أبريل 2019 بناءً على دعوة الرئيس المعترف به دولياً عبد ربه منصور هادي. وفي 2 آذار/مارس 2020، حكمت مليشيات الحوثيين تعسفاً بالإعدام على 35 نائباً بسبب "ارتكاب أعمال تهدد استقرار الجمهورية اليمنية ووحدة وأمن أراضيها". وذكرت الجهة المقّمة للبلاغ أن مليشيات الحوثيين قد حكمت بالإعدام على 11 نائباً إضافياً في 9 شباط/فبراير 2021. ويُدعى أن الأحكام الصادرة بحق البرلمانيين قد صدرت غيابياً عقب محاكمات شابتها المخالفات ولم تمتثل للقواعد والمعايير الدولية وفقاً للأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى. وأضافت الجهة المقّمة للبلاغ أنه عقب صدور أحكام الإعدام بحق المشرعين، قامت مليشيات الحوثيين بمصادرة ممتلكاتهم وأصولهم المالية ونهبت منازلهم وأمرت عائلاتهم بمغادرة منازلهم.

وفضلاً عن ذلك، ذكرت الجهة المقّمة للبلاغ أن مليشيات الحوثيين قد وافقت بشكل غير قانوني، في 3 نيسان/أبريل 2021، على إسقاط عضوية 44 نائباً، مما جعل دوائرهم الانتخابية شاغرة بغية انتخاب أعضاء جدد مخالفةً لأحكام الدستور اليمني. وفي 10 تموز/يوليو 2021، ارتفع عدد النواب الذين جردهم الحوثيون من عضويتهم في البرلمان إلى 83 نائباً.

وذكرت السلطات البرلمانية اليمنية، في أثناء جلسة استماع عُقدت لدى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين في 1 شباط/فبراير 2022، أن مليشيات الحوثيين استمرت في مضايقة البرلمانيين الذين يؤيدون الحكومة المعترف بها دولياً، وترهيبهم، وانتهاك حقوق الإنسان الخاصة بهم. وفي رسالة وردت من السلطات البرلمانية بتاريخ 24 كانون الثاني/يناير 2022، طالبت انتهاكات حقوق الإنسان التي يُدعى ارتكاب الحوثيين لها 99 نائباً.

وفي تقرير نُشر في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، قدّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الصراع في اليمن سيودي، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بحياة 377 000 ألف شخص بحلول نهاية عام 2021.

باء - القرار

إن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين،

1 - تشير إلى أن البلاغ الجماعي بشأن حالة السيد محمد يحيى الشرفي، والسيد محمد نجيب أحمد سيف، والسيد محمد مهدي الكويتي، والسيد أحمد هادي محمد الصريمي، والسيد محمد الحاج الصالحي، والسيد محمد أحمد ورق، والسيد محسن علي البحر، والسيد علي محمد غالب المخلافي، والسيد علي محمد السار، والسيد علي عبد ربه القاضي، والسيد علي أحمد مثنى الورافي، والسيد عبد الوهاب محمد قائد العامر الأميري، والسيد عبد الله حمود الكاتب، والسيد عبد السلام أحمد الدهيلي، والسيد عبد الحميد محمد فرحان الشرايبي، والسيد صهيبي حمود خالد الصوفي، والسيد صادق علي الضباب، والسيد حميد محمد علي شعيبين، والسيد أحمد محمد يحيى قبيوع، والسيد أحمد عباس أحمد البرطي، وكلهم أعضاء في مجلس النواب في اليمن، بلاغ مقبول من حيث الشكل نظراً إلى أنه (1) قدّم حسب الأصول من جهة مصرح لها وفقاً لأحكام الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة 1 من القسم "أولاً" من "إجراءات فحص البلاغات والتعامل معها" (الملحق الأول من القواعد والممارسات المعدلة للجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين)؛ (2) ويخص نواباً عاملين في تاريخ وقوع الادعاءات الأولية؛ (3) ويخص ادعاءات بشأن إلغاء اللولاية البرلمانية أو تعليقها على أساس تعسفي، وعدم احترام الحصانة البرلمانية، وأعمال أخرى تعوق ممارسة الولاية البرلمانية، وكلها ادعاءات تندرج في نطاق اختصاص اللجنة؛ وتقرر إدماج حالة ضحية الانتهاكات المدعى بها المذكورين آنفاً في هذه الحالة بما يرفع إجمالي عدد النواب المعنيين بهذه الحالة إلى 116 نائباً؛

2 - وتشكر السلطات البرلمانية اليمنية على المعلومات الواردة في رسالتها المؤرخة 24 كانون الثاني/يناير 2022؛

3 - وتعرب عن قلقها الشديد والمستمر إزاء إصدار المحكمة المزعومة الخاضعة لسيطرة الحوثيين في صنعاء حكماً تعسفاً بالإعدام على 46 نائباً فيما يبدو على شكل "فتوى" أباحت بها صراحةً دماء هؤلاء النواب لكل من يستطيعون قتلهم، بمن فيهم عامة الناس؛ وتعرب عن قلقها الشديد إزاء تجريد 83 نائباً من عضويتهم في مجلس النواب بما يخالف القانون والدستور؛

4 - وتشدد مجدداً على أن هذه الإجراءات التعسفية تشكل خطراً مباشراً ووشيكاً على حياة النواب المعرضين لها؛ وتحث مجدداً المسؤولين عن ذلك على الامتناع عن تهديد السلامة الجسدية للنواب للخطر وعن استخدام التدابير العقابية الجماعية ضد أفراد عائلاتهم الذين ظلوا في صنعاء، بما في ذلك الطرد التعسفي للنساء والأطفال من منازلهم؛

5 - وتشدد على ضرورة حماية حقوق الإنسان لأعضاء مجلس النواب اليمني في جميع الأوقات؛ ومن ثم تدعو كل أطراف النزاع في اليمن إلى ضمان المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات التي يتعرض لها كل النواب وحماية حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم؛

6 - وتدرك الوضع الاستثنائي الذي يشهده اليمن والتحديات الهائلة التي تواجهه القانون والنظام العام؛ وتفتتح، في ضوء الأبعاد السياسية الجغرافية للنزاع الذي طال أمده في اليمن وتداعياته المدمرة على الشعب اليمني، أن يكون الاتحاد البرلماني الدولي، عن طريق أجهزته

الإدارية، ولا سيما اللجنة التنفيذية التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، أكثر انخراطاً في جمع كل الأطراف المعنية داخل اليمن وخارجه باستخدام الدبلوماسية البرلمانية من أجل تحديد الحلول الممكنة لقضايا حقوق الإنسان المطروحة والنزاع بوجه عام؛ وتطلب من الأمين العام طرح هذه المسألة على اللجنة التنفيذية؛

7 - وتطلب أيضاً من الأمين العام إحالة هذا القرار إلى السلطات البرلمانية في اليمن والجهة المقّمة للبلاغ وأي طرف آخر يمكنه تقديم معلومات وجيهة؛

8 - وتقرر مواصلة النظر في هذه الحالة.